٨٥٢٨

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2025/05/21

في تمام الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع في الواحد والعشرين من شهر أيار في عام 2025، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في فندق البوابات السبعة (الشيراتون) قاعة إشبيلية في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- صحيفة الحرية العدد رقم /17/ تاريخ 2025/05/04، والعدد رقم /21/ تاريخ 2025/05/11.
- صحيفة الثورة العدد رقم /1380/ تاريخ 2025/05/04، والعدد رقم /1384/ تاريخ 2025/05/11.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية الحاضرون وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد ناجي الشاوي بصفته رئيس مجلس الادارة.
عيّن كل من السيد خليل الخشي والسيد محمد صالح الحجار مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عُيّنت المحامية الأستاذة زينة سركيس كاتباً للجلسة.

حضر كل من السيد نعيم عنتر والسيد معلا ديوب مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة بموجب الكتاب رقم 1/12/1590/2457 تاريخ 2025/05/12.

وحضر كل من الآنسة رويدة علي معاون رئيس قسم الترخيص والتسجيل، والسيدة غالية الهندي رئيس دائرة لدى قسم الترخيص والتسجيل، والسيدة ديما زهره رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/1832/ص تاريخ 2025/05/07.

كما حضر كل من السيد باسل الصباغ مدير مديرية الشؤون القانونية والمتابعة، والسيدة مانيا بريك رئيس دائرة الرقابة على الشركات المساهمة مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 333/ص-م-أ تاريخ 2025/05/13.

كما حضر السيد أحمد رضوان الشرابي بصفته مدقق الحسابات الخارجي المنتخب من قبل الهيئة العامة.

وحضر المدير العام السيد شربل فرام.

صورة طبق الأصل

رقم الوارد: 363
التاريخ: 2025/05/26
سوق دمشق للأوراق المالية

٨٥٢٨
٢٠٢٥/٠٥/٢٢

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقدة في 2025/05/21

في تمام الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع في الواحد والعشرين من شهر أيار في عام 2025، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في فندق البوابات السبعة (الشيراتون) قاعة إشبيلية في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- صحيفة الحرية العدد رقم /17/ تاريخ 2025/05/04، والعدد رقم /21/ تاريخ 2025/05/11.
- صحيفة الثورة العدد رقم /1380/ تاريخ 2025/05/04، والعدد رقم /1384/ تاريخ 2025/05/11.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية الحاضرون وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد ناجي الشاوي بصفته رئيس مجلس الادارة.
عيّن كل من السيد خليل الخشي والسيد محمد صالح الحجار مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عُيّنت المحامية الأستاذة زينة سركيس كاتباً للجلسة.

حضر كل من السيد نعيم عنتر والسيد معلا ديوب مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة بموجب الكتاب رقم 1/12/1590/2457 تاريخ 2025/05/12.

وحضر كل من الآنسة رويدة علي معاون رئيس قسم الترخيص والتسجيل، والسيدة غالية الهندي رئيس دائرة لدى قسم الترخيص والتسجيل، والسيدة ديما زهره رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/1832/ص تاريخ 2025/05/07.

كما حضر كل من السيد باسل الصباغ مدير مديرية الشؤون القانونية والمتابعة، والسيدة مانيا بريك رئيس دائرة الرقابة على الشركات المساهمة مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 333/ص-م-إ تاريخ 2025/05/13.

كما حضر السيد أحمد رضوان الشرابي بصفته مدقق الحسابات الخارجي المنتخب من قبل الهيئة العامة.

وحضر المدير العام السيد شربل فرام.

٢١ أيار ٢٠٢٥

صورة طبق الأصل

وزارة الاقتصاد والصناعة
مديرية الشركات - دائرة الشركات

بنك الشرق ش.م.م.ع

كما حضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة، والسيد غسان الكسم نائب رئيس مجلس الإدارة، والسادة أعضاء المجلس السيد بشار الدبل، والسيد جمال الدين منصور، والسيدة فريال خليل، والسيد نوار سكر وقد اعتذر عضو مجلس الإدارة السيد باسل القتابي عن حضور الاجتماع لدواعي السفر.

كما حضر السيد أسامة قصار والآنسة لين بديوي بصفتهم مراقبي المصرف الداخليين استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 163/1432 تاريخ 2014/05/11 ورقم 1238/ ل.أ تاريخ 2018/09/09.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية وبيانات المصرف المالية الموقوفة بتاريخ 2024/12/31 فتبيّن أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع جلسة الهيئة العامة العادية، تبّين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة نسبة وقدرها 66,39% من أسهم المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة لدى وزارة الاقتصاد والصناعة.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون، أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح رئيس مجلس الإدارة الجلسة وتمّ عرض جدول الأعمال على المجتمعين، والذي يشتمل على المواضيع الواجب مناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي :

1. **<u>الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2024 وواقع محفظة التسهيلات الائتمانية للدورة المالية المذكورة، والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة :</u>**

ألقى السيد ناجي الشاوي كلمة رئيس مجلس الإدارة والتي تضمنت موجزاً عن تقرير مجلس الإدارة، كما قام المدير العام بناء على طلب من رئيس الجلسة بعرض موجز عمّا حققه بنك الشرق خلال العام 2024، وقد تضمّنت كلمة رئيس مجلس الإدارة وعرض المدير العام ما يلي :

1- نتائج المصرف وتطور أعماله ونشاط فروعه مدعمة بالأرقام، بالإضافة إلى وصف للمخاطر التي تواجه المصرف وكيفية إدارتها وإدارة موارده البشرية وتدريبها.

2- تطور الأوضاع الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي والتحديات التي واجهتها المصارف خلال عام 2024 ولاسيما :

أ. ارتفاع معدلات الفائدة، الناتجة عن زيادة الفوائد المعروضة لاستقطاب الودائع بالليرة السورية بهدف تأمين مصادر تمويل بما يسمح بزيادة نسبة نمو محفظة التسليف، مع استمرار ندرة الودائع الفردية للأشخاص.

ب. استمرار الضغوطات السلبية الناتجة بصورة خاصة عن العقوبات الخارجية على البلاد، والذي انعكست سلباً وبشكل رئيسي على حركة التجارة الخارجية، وبالتالي على نشاط المصرف التجاري على هذا الصعيد.

ج. استمرار حالة التراجع في الناتج المحلي الحقيقي، مصحوباً بتصاعد مستمر لمعدلات التضخم.

د. نقص مصادر الطاقة الأساسية والضرورية وتصاعد كلفتها، مع ارتفاع معدلات التضخم كان له أثر مزدوج على أسعار المستلزمات الأساسية وغير الأساسية اللازمة لأي عملية انتاجية.

3- عرض للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف والإجراءات المنجزة من قبل إدارته التنفيذية تحوطاً لهذه التحديات، من حيث :

- تنمية محفظة التسهيلات والاستمرار في منح تسهيلات جديدة وفق الضوابط الرقابية وبالحدود الدنيا للمخاطر مع وجود الضمانات المقبولة مصرفياً، حيث نجح البنك بزيادة حجم محفظة تسهيلاته الممنوحة خلال عام 2024 بنسبة 59%.
- السعي الحثيث لتوفير مصادر جديدة للقطع الأجنبي سعياً لتنمية نشاط تمويل عمليات التجارة الخارجية، من خلال استقطاب منظمات دولية عاملة في سورية وذلك بتوفير خدمات مصرفية لها تساعدها على تحقيق أهدافها الإجتماعية والاقتصادية والانسانية مما ينعكس إيجاباً على مداخيل المصرف.
- بهدف تعظيم الربحية قام المصرف :
  - بزيادة حجم حصته من الحوالات الخارجية الواردة لتمويل نشاط المنظمات الدولية.
  - ترشيد إدارة التكاليف والأعباء، وخاصةً لجهة المصاريف التشغيلية وتحقيق التوازن قدر المستطاع لتأمين استمرارية الأعمال بأعلى معدلات للجودة المعروف بها بنك الشرق.
  - زيادة حجم الودائع وخاصة منها الودائع لأجل.
  - زيادة التسليفات بحسب الضوابط الرقابية.

4- حرص إدارة المصرف على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف الائتماني وتكوين المخصصات بشأنها بما يحقق الالتزام بمتطلبات المعيار رقم 9 والتعليمات الرقابية بموجب القرار رقم 4 المذكور أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المستقبلية للنمو الاقتصادي وأثره المرتقب على قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم.

5- بيان التزام المصرف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتلك المعتمدة من قبل السلطات المحلية لدى إعداد البيانات المالية للمصرف كما في 2024/12/31. والإشارة إلى عدم وجود أية أمور لها أثر جوهري على أعمال المصرف خارج التحديات التالية التي تواجه نشاط المصرف حالياً لاسيما :

- التحولات الكبيرة التي تشهدها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والظروف المصاحبة لها، وترقب انعكاسها على وتيرة الادخار، كما وعلى حركة الأسواق والإنتاج بشكل عام.
- محدودية الموارد البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الكفؤ والتنافس على استقطابها.
- استمرار العقوبات الخارجية على البلاد.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ★ مديرية الشركات - دائرة الشركات ★

بنك الشرق ش.م.م.ع

6- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وميزانية المصرف نهاية العام 2024 وملخص عن الأسهم المصدرة من قبل المصرف وتطور سعرها وحجم الاستثمار الرأسمالي بما فيها تطور حقوق المساهمين، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن بيانات المصرف المالية كما في 2024/12/31 والإيضاحات حولها.

7- ملخص عن تقرير نتائج الاعمال :

- سجل المصرف تعديلاً في هيكلية موجوداته بنهاية العام 2024 مقارنةً بنهاية العام 2023، حيث بلغ إجمالي مجموع موجودات بنك الشرق في 2024/12/31 حوالي 1,174 مليار ل.س. مقابل حوالي 924 مليار ل.س. نهاية العام 2023 أي بزيادة بلغت 27%، وشكلت أرصدة السيولة الأولية الناتجة عن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة الأخرى حوالي 83% من إجمالي موجودات المصرف مقابل 85% نهاية العام السابق، في حين أنّ نسبة صافي التسهيلات الائتمانية أصبحت 11.17% من إجمالي الموجودات مقابل 9% نهاية العام 2023، وسجل المصرف انحفاضاً طفيفاً في نسبة صافي الموجودات المالية المنتجة للفوائد إلى إجمالي الأصول في نهاية العام 2024 إلى حوالي 43.35% من إجمالي صافي الموجودات مقابل 44.45% نهاية العام 2023، وبلغت نسبة إجمالي صافي هامش الفائدة في نهاية العام 2024 نسبة وقدرها 4.58% مقابل 5.38% في نهاية العام 2023.
- بلغ مجموع مطلوبات المصرف حوالي /724.74/ مليار ل.س. في نهاية عام 2024 مقابل حوالي /520.99/ مليار ل.س. بنهاية عام 2023، أي بزيادة بنسبة 39.11% يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة ودائع الزبائن بنسبة 73.67%.
- ازداد حجم إجمالي ودائع زبائن المصرف في 2024/12/31 مسجلاً حوالي 615 مليار ل.س. مقابل حوالي 354 مليار ل.س. بنهاية العام 2023.
- ازدادت حقوق المساهمين نهاية العام 2024 بنسبة 11.47% حيث بلغت حوالي 449.52 مليار ل.س مقابل حوالي 403.3 مليار ل.س نهاية 2023.
- بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 140% في نهاية عام 2024 مقابل 157.20% نهاية العام 2023.
- حافظ بنك الشرق خلال العام 2024 على نسبة ملاءة مرتفعة بلغت 132.45% مقارنةً مع 172.38% للعام السابق، تفوق الحد الأدنى الرقابي المحدد بنسبة 8%.
- نتيجةً لما تقدم، يظهر بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 أرباحاً إجمالية صافية بعد الضريبة بقيمة حوالي 46.42 مليار ل.س. بما فيها الأرباح المحققة وغير المحققة، مقابل حوالي 312.3 مليار ل.س. نهاية العام 2023، ولدى استبعاد الأرباح غير المحققة يسجل بنك الشرق في 2024/12/31 أرباحاً محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 16.63 مليار ل.س. (قبل اقتطاع الاحتياطيات) مقابل أرباح صافية محققة بعد الضريبة بحوالي 26.42 مليار ل.س. في نهاية عام 2023.

8- واقع محفظة التسهيلات الائتمانية:

- شهد عام 2024 تحسناً إضافياً بحجم صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصرف والتي بلغت حوالي 131.19 مليار ل.س. في نهاية عام 2024 مقابل حوالي 82,52 مليار ل.س. نهاية العام 2023، أي تم تحقيق زيادة سنوية بنسبة 58.98%.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

- من ناحية توزع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية، تصدرت في العام 2024 التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي فشكلت 65% من إجمالي محفظة التسليف، في حين شكلت التسهيلات الممنوحة إلى القطاع التجاري 13% من التسهيلات الممنوحة، وشكلت باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والخدمات والمقاولات ما نسبته 22%.
- سجل المصرف تحسناً في نوعية محفظة تسهيلاته الائتمانية المباشرة، حيث ازدادت نسبة الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى (الديون الجيدة) من 80% نهاية عام 2023 إلى 83% نهاية عام 2024، قابلها ارتفاع في نسبة ديون المرحلة الثانية التي سجلت مانسبته 3.4% في نهاية عام 2024 مقابل ما نسبته 2% في نهاية العام 2023، هذا الارتفاع جاء نتيجة ازدياد المخاطر الائتمانية لهذه الفئة من العملاء والناتجة أساساً عن عدم توفر بعض المستندات المطلوبة.
- كما سجل المصرف نهاية العام 2024 ارتفاعاً في حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة (ديون متعثرة) فبلغت حوالي 20.78 مليار ل.س. أي ما نسبته 13.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة، مقابل حوالي 18.60 مليار ل.س. ما نسبته 18.38% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية العام 2023، علماً أن الزيادة المسجلة في حجم الديون المتعثرة المباشرة ناتجة من تأثر الجزء من هذه الديون الممنوح بالعملات الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع حجم الفوائد المحفوظة الخاصة بها دون أي تغير في بنيتها، في حين يعزى الانخفاض في نسبة الديون المتعثرة إلى الزيادة المسجلة في محفظة التسليف لعام 2024.
- بلغ حجم الخسائر الائتمانية (المؤونات) لقاء مخاطر التسليف نهاية عام 2024 حوالي 7.748 مليار ل.س. (دون الفوائد المحفوظة) مقابل حوالي 7.225 مليار ل.س. بنهاية عام 2023، أي بزيادة سنوية بنسبة 7.24%.

9- ملخص عن الخطة المستقبلية وأهداف المصرف لعام 2025 بما فيها السعي إلى :

- استقطاب الودائع من كافة شرائح المودعين بكافة العملات لتحقيق استقرار مستدام في مصادر التمويل.
- زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع نمو القطاعات الانتاجية في الاقتصاد السوري، وتطور السيولة المتوفرة تحت سقف متطلبات السلطة الرقابية على هذا الصعيد.
- متابعة العلاقات مع المنظمات الدولية لتلبية أغراض دورها في البلاد من خلال توفير خدمات البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية.
-
- تكثيف الجهود لترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية وخاصة مصاريف الطاقة، والسعي لتأمين مصادر طاقة مستدامة.
- المحافظة على مركز القطع البنيوي للمصرف حمايةً له ودعماً لملاءته وبنفس الوقت حمايةً لحقوق المساهمين.
- المحافظة على الكفاءات المصرفية لدى بنك الشرق والعمل على تدريبها وتعزيز جدارتها المهنية، وبذل الجهود لتخفيف نسبة دوران الموظفين.
- تعزيز حضور المصرف من خلال منتجات صيرفة تجزئة وصيرفة رقمية ومنتجات دفع إلكتروني منافسة.

- تأهيل وإنشاء مقرات المصرف في محافظة حلب / شارع الرازي، منشأة المصرف المقررة في منطقة عدرا الصناعية لافتتاح فروع جديدة، مع متابعة الجهود لشراء فرع في حمص و/أو حماه.
- السعي لتطوير البنية التكنولوجية في المصرف، والعمل على مواكبة حركة تطوير المنتجات المصرفية الالكترونية المطلوب تسويقها وتلبية حاجات تطويرها بشكل يضمن أمن معلومات المتعاملين وفق المعايير المحلية والعالمية.
- الالتزام بشفافية الافصاحات المالية وغير المالية الصادرة عن المصرف، كما والالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتلك الصادرة عن السلطات الرقابية لجهة تصنيف المخاطر وتكوين مخصصات الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها داخل سورية وخارجها.

2. **الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2024 :**

قام السيد أحمد رضوان الشرابي بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب بتلاوة تقريره عن بيانات المصرف المالية للسنة المالية الموقوفة بتاريخ 2024/12/31، وقد نوّه أن البيانات المالية هذه تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2024 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف وهي متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وقد أكد أن المصرف يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها وأوصى بالمصادقة عليها.

3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها :**

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة الموزع على المساهمين الحاضرين والحسابات الختامية للبنك لعام 2024 وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وتمّت الإجابة على أسئلة المساهمين كما يلي :

توجه الدكتور عمر الحسيني بالشكر الى البنك اللبناني الفرنسي على دعمه لبنك الشرق والشكر الجزيل لمجلس إدارة البنك ورئيس المجلس والمدير العام والإدارة التنفيذية وكافة العاملين وأثنى على جهودهم، كما توجه بالشكر الى حاكم مصرف سورية المركزي وطلب ضرورة إصدار قانون لرفع الحد الادنى لرأسمال المصارف كما أبدى ملاحظاته بخصوص العائدات والارصدة الخارجية وترميم مركز القطع البنيوي بعد الزيادة الاخيرة لرأس مال البنك ومحفظة التسهيلات الائتمانية والديون غير العاملة متمنياً عدم التنازل عن الفوائد المعلقة عليها،وطلب من إدارة البنك كسر السياسة المحافظة التي ينتهجها البنك بخصوص توزيع الأرباح مطالباً بتوزيع نقدي للارباح على المساهمين.

استهل الدكتور وليد الاحمر بالترحيب برفع العقوبات الاميركية والاوروبية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي لسورية، وتوجه بالشكر لحاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصرية مؤيداً ضرورة اصدار قانون برفع الحد الادنى لرأسمال المصارف، ونوه الى أن بنك الشرق من البنوك النزيهة التي رغم الضغوطات في الحقبة السابقة لم تتخلى عن مبادءها ونزاهتها، كما أشاد بنزاهة الشريك الاستراتيجي للبنك البنك اللبناني الفرنسي وشكر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أدائهم وكفاءتهم ، كما طلب أن يتم النظر بموضوع توزيع أرباح نقدية على المساهمين وإن كان هذا الأمر في هيئات عامة لاحقة.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

طلب السيد خليل الخشة من المدير العام توضيح موضوع زيادة المصاريف التشغيلية للبنك ، كما توجه بأسئلتهبخصوص الأرصدة الخارجية والسياسة الاحترازية للبنك ونوه الى موضوع الربط مع شركات الحوالات في سورية لتوفير المصاريف التشغيلية بدلاً من فتح فروع جديد،وضرورة دراسة موضوع فتح نافذة اسلامية حين تسمح القوانين بذلك، بالاضافة الى ضرورة الحصول على شهادة الأيزو وتعزيز تقانة المعلومات.

توجه السيد زياد زنبوعة بملاحظاته حول الخطة المستقبلية للبنك كما وردت في تقرير المجلس وتعرض لموضوع تقييد السحوبات من المصارف وانعكاسها على ضعف الايداعات وما تسببته من أثر على المصارف حيث أدت الى ضعف الثقة العامة بالمصارف ،كما سأل بخصوص إعادة ترميم القطع البنوي وخصوصاً للعام 2023 وسأل بخصوص بعض الأرقام الواردة في الميزانية والمتعلقة بالارصدة في المصارف الخارجية والايداعات الخارجية.

وفي الخلاصة أبدى الحضور ارتياحهم وتفاؤلهم بعمل المصرف ونشاطه، وتم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة الدكتور جمال منصور والسيد المدير العام واستوفيت جميع الاجابات على التساؤولات الواردة.

4. <u>اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف :</u>

عرض رئيس الجلسة على الحاضرين اقتراح مجلس الإدارة بخصوص اقتطاع الاحتياطيات كما يلي :

أ. سنداً لأحكام المادة /197/ من قانون الشركات اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والبالغة /20,305,273,930/ ل.س. (عشرون مليار وثلاثمائة وخمسة ملايين ومائتان وثلاثة وسبعون ألف وتسعمائة وثلاثون ليرة سورية) وفقاً لأحكام قانون الشركات أي بمبلغ وقدره /2,030,527,393/ ل.س. (ملياران وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي القانوني إلى /3,319,589,893/ ل.س. (ثلاثة مليارات وثلاثمائة وتسعة عشر مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف وثمانمائة وثلاثة وتسعون ليرة سورية)، مما يشكل نسبة 12.9% من رأس المال.

ب. اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والمذكورة أعلاه وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي أي بمبلغ وقدره /2,030,527,393/ ل.س. (ملياران وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعون ليرة سورية) كاحتياطي خاص، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى /6,336,296,743/ ل.س. (ستة مليارات وثلاثمائة وستة وثلاثون مليون ومائتان وستة وتسعون ألف وسبعمائة وثلاثة وأربعون ليرة سورية)، مما يشكل نسبة 24.6% من رأس المال.

5. <u>اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2024 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة :</u>

بيّن رئيس الجلسة بأن بيانات المصرف المالية الموقوفة في 2024/12/31 أظهرت أرباحاً محققةً صافيةً قابلة للتوزيع بعد اقتطاع الضريبة وبعد تكوين الاحتياطي القانوني والخاص بمبلغ وقدره /12,569,691,096/ ل.س. (اثنا عشر مليار وخمسمائة وتسعة وستون مليون وستمائة وواحد وتسعون ألف وستة وتسعون ليرة سورية)، ويقترح مجلس الإدارة تدوير هذه الأرباح وإضافتها إلى رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة كما في 2024/12/31 وليصبح رصيد الأرباح المحققة المدورة بتاريخ 2024/12/31 مبلغ إجمالي وقدره /14,438,573,905/ ل.س. (أربعة عشر مليار وأربعمائة وثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة وثلاثة وسبعون ألف وتسعمائة وخمس ليرات سورية).

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

كما بيّن الرئيس تسجيل المصرف بنهاية العام 2024 أرباحاً غير محققة بمبلغ وقدره /29,789,339,864/ ل.س. (تسعة وعشرون مليار وسبعمائة وتسعة وثمانون مليون وثلاثمائة وتسعة وثلاثون ألف وثمانمائة وأربعة وستون ليرة سورية) ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي وهذه الأرباح غير قابلة للتوزيع، وبالتالي اصبح رصيد حساب الأرباح غير المحققة المدوّرة في 2024/12/31 مبلغ إجمالي وقدره /399,647,610,048/ ل.س. (ثلاثمائة وتسعة وتسعون مليار وستمائة وسبعة وأربعون مليون وستمائة وعشرة آلاف وثمانية وأربعون ليرة سورية).

6. <u>الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر، وليكمل مدة سلفه، واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد :</u>

بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأنه لاحقاً لاستقالة عضو مجلس الإدارة السيد نجيب الباكير البرازي من عضوية المجلس بتاريخ 2024/07/01 اجتمع مجلس الإدارة بتاريخ 2024/07/31 وقرر بالإجماع تعيين السيد نوار محمد صياح سكر لملء المركز الشاغر ويكمل مدة سلفه شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذا التعيين، وقد صدرت موافقة مصرف سورية المركزي على هذا التعيين بموجب الكتاب رقم 16/4802/ص تاريخ 2024/10/02 وعلى أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة للبنك في أول اجتماع لإقراره.

وأضاف بأن السيد نوار سكر هو رجل أعمال سوري يتمتع بسمعة طيبة في مجتمع رجال الأعمال، وعلاقات جيدة ووثيقة مع رجال وسيدات الأعمال في سورية وخارجها، ومع الجهات والهيئات الحكومية محلياً وخارجياً، كما ويتمتع بمؤهلات علمية عالية وخبرات في إدارة الأعمال لشركات تجارية مختلفة، ويمتلك خبرة مصرفية تفوق 6 سنوات شغل فيها منصب عضو مجلس إدارة في أحد البنوك السورية الخاصة، وطلب من الحاضرين الموافقة على تعيين السيد سكر عضواً في مجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل ليملأ المركز الشاغر ويكمل مدة سلفه.

7. <u>إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2024 :</u>

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة العادية للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة عن السنة المالية 2024 إبراءً عاماً شاملاً.

8. <u>المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 :</u>

بين رئيس الجلسة بأن الهيئة العامة الماضية للبنك قد أقرت سياسة تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وفق ما يلي :

1. تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ وقدره 150 مليون ل.س (مائة وخمسون مليون ليرة سورية)، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.
2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان، وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك:
   أ. جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.
   ب. الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

ت. تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.

3. صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2024، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والانتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور بموجب تفويضه بمتابعة أداء الإدارة العامة في العام 2024.
4. تخصيص بدل تعويض إضافي خاص لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه لقاء القرار الصادر عن الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 2024/05/08.

بناء عليه فقد سدد المصرف مبلغ إجمالي وقدره /1,118,496,926/ ل.س. (مليار ومائة وثمانية عشر مليون وأربعمائة وستة وتسعون ألف وتسعمائة وستة وعشرون ليرة سورية) كتعويض مقطوع لأعضاء مجلس الإدارة كل بنسبة مشاركته، متضمناً كلفة الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.

كما تم صرف مبلغ وقدره /142,639,530/ ل.س. (مائة واثنان وأربعون مليون وستمائة وتسعة وثلاثون ألف وخمسمائة وثلاثون ليرة سورية) بموجب فواتير محددة لبعض أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كون مكان اقامتهم يقع خارج مكان الاجتماع المحدد، وذلك تطبيقاً لسياسة تعويضات أعضاء المجلس المعتمدة عام 2024.

بالإضافة الى صرف بدل تعويض إضافي لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة ولجانه بتكليف من مجلس الإدارة بمبلغ وقدره /315,750,000/ ل.س. (ثلاثمائة وخمسة عشر مليون وسبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية) متضمن كلفة الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.

وطلب من الحاضرين إقرار صرف المبالغ المذكورة أي بمبلغ إجمالي وقدره /1,576,886,456/ ل.س. (مليار وخمسمائة وستة وسبعون مليون وثمانمائة وستة وثمانون ألف وأربعمائة وستة وخمسون ليرة سورية).

9. **<u>البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 واتخاذ القرار بخصوصها :</u>**

بيّن رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على 5٪ من الأرباح الصافية.

وأضاف بأن أعضاء مجلس إدارة المصرف لم يتقاضوا أي مكافآت عن العام 2024، وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

10. **<u>البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2025 واتخاذ القرار بخصوصها :</u>**

أبدى رئيس الجلسة شكره وامتنانه لأعضاء المجلس على الوقت والجهد الذي بذلوه ويبذلونه في سبيل تنفيذ المهام الموكلة إليهم في إدارة المصرف.

كما بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأن مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة سياسة تعويضات مجلس الإدارة للعام 2025 وفق ما يلي :

1. تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ وقدره 150 مليون ل.س (مائة وخمسون مليون ليرة سورية)، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ★ مديرية الشركات - دائرة الشركات

2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان. وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك:
   أ. جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.
   ب. الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.
   ت. تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.
3. صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2025، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والانتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور بموجب تفويضه بمتابعة أداء الإدارة العامة في العام 2025.

وطلب من الهيئة الموافقة على سياسة التعويضات المذكورة أعلاه وتفويض مجلس الإدارة بصرف التعويضات والمصاريف الناتجة عن تطبيقها خلال العام 2025.

11. <u>انتخاب مدقق حسابات للعام 2025 وتحديد تعويضاته :</u>

عرض رئيس الجلسة على الحاضرين توصية مجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات المدرج في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية المحاسب القانوني أحمد رضوان شرابي كمدقق الحسابات الخارجي للمصرف لسنة 2025.

وتم فتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية 2025، وترشيح المحاسب القانوني أحمد رضوان شرابي وحيث أنه لم يترشح أي محاسب قانوني آخر فقد تمّ انتخاب السيد شرابي بالتزكية.

كما اقترح رئيس الجلسة على الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على اتفاق خطي مع مدقق الحسابات وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها.

12. <u>الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 :</u>

بيّن الرئيس أنه عملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة، كما لا يجوز أن يكون لهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بترخيص سنوي من الهيئة العامة.

وبالتالي طلب من الهيئة العامة العادية الموافقة على الترخيص للسيد جمال الدين منصور بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها في بنك الشرق كونه عضو في مجلس إدارة بنك الشرق ويمارس أعمال مصرفية لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، إضافة إلى أن السيد جمال الدين منصور هو عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان ممثلاً للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

كما نوّه رئيس الجلسة بأنه لم تسجل خلال العام 2024 أية عقود مبرمة مباشرة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة وبنك الشرق.

أما فيما يخص التعاقد غير المباشر، فقد بيّن للحاضرين تسجيل خلال العام 2024 التعاملات التالية :

1. بموافقة مصرف سورية المركزي الاستثنائية، تجديد إصدار 4 كفالات حسن تنفيذ لشركة العناية للمواد الغذائية والدوائية" التابعة للسيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة، بهدف توريد أدوية سرطانية لصالح المؤسسة العامة للتجارة. وقد تمت تغطية مبلغ الكفالة كاملاً وبنفس العملة.

وحيث أنه وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات يتوجب الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لأي تعاقد مباشر او غير مباشر بين المصرف وأعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، لذلك طلب رئيس الجلسة من الهيئة الموافقة على الترخيص للسيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة بالتعاقد مع المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص إصدار الكفالات أو تمديدها لمرة واحدة او عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبيّن أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل نسبة وقدرها 66,39% من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول:

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2024 وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

1- الموافقة على اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31 أي بمبلغ وقدره /2,030,527,393/ ل.س. (ملياران وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي القانوني إلى /3,319,589,893/ ل.س. (ثلاثة مليارات وثلاثمائة وتسعة عشر مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف وثمانمائة وثلاثة وتسعون ليرة سورية)، وبنسبة 12.9% من رأس المال.

2- الموافقة على اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31 بمبلغ وقدره /2,030,527,393/ ل.س. (ملياران وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعون ليرة سورية) كاحتياطي خاص بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى /6,336,296,743/ ل.س. (ستة مليارات وثلاثمائة وستة وثلاثون مليون ومائتان وستة وتسعون ألف وسبعمائة وثلاثة وأربعون ليرة سورية)، وبنسبة 24.6% من رأس المال.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

القرار الثالث:

تدوير الأرباح المحققة القابلة للتوزيع بعد اقتطاع الضريبة وتكوين الاحتياطي القانوني والخاص كما في 2024/12/31 والبالغة /12,569,691,096/ ل.س. (اثنا عشر مليار وخمسمائة وتسعة وستون مليون وستمائة وواحد وتسعون ألف وستة وتسعون ليرة سورية)، وإضافتها إلى رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة كما في 2024/12/31، ليصبح رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة بتاريخ 2024/12/31 مبلغ وقدره /14,438,573,905/ ل.س. (أربعة عشر مليار وأربعمائة وثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة وثلاثة وسبعون ألف وتسعمائة وخمس ليرات سورية).

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

الموافقة على تعيين السيد نوار محمد صياح سكر عضواً في مجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل ليملأ المركز الشاغر ويكمل مدة سلفه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة 2024 إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2024 بمبلغ اجمالي وقدره وقدره /1,576,886,456/ ل.س. (مليار وخمسمائة وستة وسبعون مليون وثمانمائة وستة وثمانون ألف وأربعمائة وستة وخمسون ليرة سورية) شملت مصروف التعويض المقطوع المخصص لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لقاء عضويته في المجلس، والمصاريف والنفقات التي تكبدوها عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه خلال العام 2024، وكلفة ضريبة الدخل المتوجبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى المصروفات بموجب فواتير التي تكبدها عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور لقاء قيامه بمهمات محددة بتكليف من مجلس الإدارة خلال هذا العام، وتعويض إضافي لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقاء قيامها بمهام إضافية في مجلس الإدارة.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس عن عام 2024 بناء على طلبهم.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات ـ دائرة الشركات

القرار الثامن:

الموافقة على سياسة تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2025 كما يلي :

1. تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ وقدره 150 مليون ل.س (مائة وخمسون مليون ليرة سورية)، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبية المتوجبة على هذا التعويض.
2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك:
   أ. جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.
   ب. الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.
   ت. تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.
3. صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2025، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والانتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور بموجب تفويضه بمتابعة أداء الإدارة العامة في العام 2025.

وتفويض مجلس الإدارة بصرف التعويضات والمصاريف الناتجة عن تطبيقها خلال العام 2025.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

انتخاب المحاسب القانوني أحمد رضوان الشرابي مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2025 لما له من خبرة جيدة في هذا المجال وكونه مدرجاً على لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية، وتفويض أعضاء مجلس الإدارة أو من يفوضونه بالتفاوض مع مدقق الحسابات المنتخب فيما يتعلق بأتعابه وتوقيع العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر :

الترخيص للسيد جمال الدين منصور بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها في بنك الشرق، عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات.

والترخيص بالتعاقد مع السيد ناجي شاوي رئيس مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص تجديد إصدار كفالة حسن تنفيذ لشركة "العناية للمواد الغذائية والدوائية"، وتمديد هذه الكفالة لمرة واحدة أو عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة على أن يجدد هذا الترخيص سنوياً.

والاقرار بعدم وجود أي عقود مبرمة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2024.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

أعلن ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الواحد والعشرين من شهر أيار في عام 2025، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة الاقتصاد والصناعة أصولاً.

كاتب الجلسة

المحامية زينة سركيس

مراقبي التصويت

السيد خليل الخشي السيد محمد صالح الحجار

مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة

السيد نعيم عنتر السيد معلا ديوب

رئيس الجلسة

السيد ناجي الشاوي

بنك البشرق ش.م.م

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

٢٥ أيار ٢٠٢٥